اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 12

16—22 مارس

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

دبي الـ 24 ضمن أفضل مراكز المال في العالم

حلّت دبي في المرتبة ال24 ضمن المؤشر العام لأفضل مراكز المال في العالم برصيد 618 نقطة والذي أعدته مؤسسة "سيتي أوف لندن" بالتعاون مع مجموعة "زي ين" للأبحاث . وبحسب المؤشر الذي شمل 75 مدينة على مستوى العالم تفوقت دبي كأفضل مركز مالي عربيا وشرق أوسطيا متقدمة على قطر التي جاءت في المرتبة 36 والبحرين في المركز 41 والرياض ،69 واختار المؤشر دبي ضمن أفضل 10 مراكز مال في القارة الآسيوية، واعتبرها مع موسكو وبكين وشنغهاي من أهم المراكز الواعدة والمنافسة للعاصمة البريطانية لندن خلال السنوات المقبلة بما تمتلكه هذه المراكز من مقومات سوف تمكنها من مواصلة تفوقها على صعيد الخدمات المالية . وكانت لندن احتفظت بقمة القائمة برصيد 775 نقطة للعام الثاني على التوالي حيث تقاسمت الصدارة مع نيويورك التي كانت في المركز الثاني بالقائمة السابقة . وجاءت هونج كونج ثالثة ب 739 نقطة ثم سنغافورة في المرتبة الرابعة ب 733 نقطة .وحذرت المؤسسة في التقرير من عوامل رئيسية تهدد مكانة لندن ونيويورك كأكبر مركزين ماليين في العالم أبرزها التشديدات المفروضة على استخراج تأشيرات الدخول في الوقت الذي تتزايد عولمة قطاع الخدمات المالية والأعمال في العالم، كما أشارت المؤسسة إلى التشريعات المواكبة للأزمة الائتمانية العالمية والتي قد تكون لها تبعات سلبية على اقتصاد العاصمة البريطانية بالذات وفي مقدمتها فرض المزيد من الضرائب على الدخل والتي سوف تكون بمثابة ضغوط إضافية على ميزانية الشركات .

تعليق

فى ديسمبر الماضى أعلن "مركز دبي المالي العالمي" اليوم نتائج دراسة "تقرير تقييم تنافسية المراكز المالية العالمية" التي أجراها بالتعاون مع "كيه بي إم جي" في الإمارات العربية المتحدة والتي تناولت الجوانب التنافسية لدى 15 مركز مالي عالمي وإقليمي. وكان مركز دبي المالي العالمي قد أجرى هذه الدراسة وكلف "كيه بي إم جي" بإجراء تقييم مستقل لها. ويسلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته دبي على صعيد ترسيخ مكانتها مركزاً مالياً عالمياً رائداً. وهدفت الدراسة إلى رصد وتحديد عوامل "التنافسية" التي يتمتع بها كل من "مركز دبي المالي العالمي" وإمارة دبي مقارنةً بالمراكز المالية الرائدة في المنطقة والعالم. وتميزت الدراسة بأنها قامت بتقييم مركز دبي المالي العالمي كمركز مستقل انطلاقاً من نقاط التنافسية الخاصة التي يمتلكها. وحاز مركز دبي المالي العالمي على المرتبة السابعة في التقرير نظراً لجودة المعايير القانونية والتنظيمية عالمية المستوى التي يعتمدها؛ وتوفيره لهيئة تنظيمية ونظام قضائي مستقلين؛ إضافة إلى عرض القيمة الكبيرة التي يوفرها للمؤسسات والشركات المالية. ونظراً للبنية التحتية وبيئة الأعمال اللتين يوفرهما مركز دبي المالي العالمي والمصممتين خصيصاً لمواكبة احتياجات القطاع المالي، فقد حققت دبي نتيجة إجمالية أعلى من تلك التي حققتها مراكز عالمية مثل باريس ودبلن. وكانت نتائج التقرير كما يأتي: (1) سنغافورة؛ (2) لندن – المملكة المتحدة؛ (3) نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية؛ (4) هونج كونج؛ (5) زيوريخ - سويسرا؛ (6) طوكيو – اليابان؛ (7) مركز دبي المالي العالمي – الإمارات العربية المتحدة؛ (8) فرانكفورت – ألمانيا؛ (9) لوكسمبورغ؛ (10) دبي – الإمارات العربية المتحدة؛ (11) باريس – فرنسا؛ (12) دبلن- ايرلندا؛ (13) الدوحة – قطر؛ (14) المنامة - البحرين؛ (15) الرياض – المملكة العربية السعودية.

المصدر: : الخليج

لدولية

الهند: محادثات الدوحة ليست في مرحلتها المتوقعة
صفحة 02 ◄

خطة اسبانية لخفض استهلاك الطاقة بهدف كسب ثلاثة مليارات يورو سنويا
صفحة 03 ◄

الاقليمية

قطر تتصدر الدول العربية بنمو اقتصادها في 2009
صفحة 04 ◄

توقعات بنمو قطاع السياحة اللبناني 25% العام الجاري
صفحة 05 ◄

المحلية

البنوك تطالب المصرف المركزي بتمديد مهلة العمل بالشيكات القديمة
صفحة 06 ◄

صندوق الدعم يغطي فوائد ديون «دبي العالمية
صفحة 07 ◄

المقال اليومي : بنوك التنمية المتخصصة
صفحة 09 ◄

أوباما يحث مجلس الشيوخ على دعم الاصلاح المالي

حث الرئيس الامريكي باراك أوباما المشرعين يوم السبت على مقاومة ضغوط اضعاف مشروع قانون للاصلاح المالي وجدد دعوته لاقامة هيئة رقابة مستقلة لصالح المستهلكين للحيلولة دون أزمة مالية جديدة في المستقبل.وبينما يواجه اصلاح الرعاية الصحية اقتراعا حاسما في مجلس النواب يوم الاحد استغل أوباما خطابه الاسبوعي عبر الاذاعة والانترنت لتسليط الضوء على ما قد يكون أولويته المحلية التالية أي اصلاح اللوائح التي تحكم وول ستريت.ودافع أوباما الذي يلقي باللوم على تراخي التنظيم الرقابي في تفجر الازمة المالية الامريكية عن مشروع قانون أعلنه السناتور كريس دود ومن المتوقع أن تناقشه يوم الاثنين لجنة الانشطة المصرفية بمجلس الشيوخ. وقال أوباما "أحث أعضاء مجلس الشيوخ الذين يدعمون هذه الاصلاحات أن يتحلوا بالصلابة وأن يقاوموا ضغوط المتشبثين بالوضع القائم وأن يقفوا في صف الناخب والبلد.

تعليق

تدور الخطة الحكومية حول خمسة نقاط جوهرية، طبقا لما أعلنه مسؤولون بارزون بالإدارة زيادة سلطة مصرف الاحتياطي الفيدرالي على نحو بالغ، بهدف خلق جهة رقابية على الشركات المالية الكبرى أقوى وأكثر تناغما. ويطلب التقرير من الكونغرس السماح للحكومة للمرة الأولى بتفكيك الشركات الكبرى المتعثرة، لتجنب انهيارها على نحو فوضوي يضر بالاقتصاد. وينص التقرير على أن تمتد الرقابة الفيدرالية إلى جوانب غامضة من الأسواق المالية، وفرض قواعد جديدة على المضاربة في المشتقات والسندات المركبة المرتبطة بقروض الرهن العقاري. كما تنوي الحكومة إنشاء وكالة جديدة لحماية مستهلكي الرهن العقاري وبطاقات الاعتماد والمنتجات المالية الأخرى. كما ستعزز الإدارة من التنسيق بينها وبين الدول الأخرى بهدف الحيلولة دون هجرة الشركات التجارية إلى الجهات الأقل تنظيما.

المصدر: **رويترز**

الهند: محادثات الدوحة ليست في مرحلتها المتوقعة

قال اناند شارما وزير التجارة والصناعة الهندي ان التقدم في الانتهاء من المحادثات التجارية العالمية تخلف بالفعل عن الموعد المقرر ولكنه قال ان الامر يعود للزعماء السياسيين تحديد ما اذا كان يستطيعون الوفاء بموعد نهائي حددوه للتوصل لاتفاق بحلول نهاية العام. واضاف شارما ان جولة محادثات الدوحة التجارية مستمرة ولكنها"بطيئة بشكل مضن. "واردف قائلا للصحفيين ردا على سؤال من رويترز "من الواضح ايضا ان نوع التقدم الذي كان يتعين احرازه بحلول مارس والذي كان الجميع يتوقعه لم يحدث . "وعندما يتعلق الامر بالموعد النهائي في 2010 فقد تم اعطاء هذا الموعد لنا" مشيرا الى طلب زعماء مجموعة العشرين للدول الصناعية والنامية في اجتماع عقد بلندن في ابريل نيسان 2009.ويزور شارما نيويورك للاجتماع مع المسؤولين التنفيذيين التجاريين الهنود في اعقاب زيارة لواشنطن حيث وقع على اتفاقية اطار لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة في مجال التجارة والاستثمار.ونشبت خلافات بين الهند والولايات المتحدة في جولة محادثات الدوحة التي بدأت قبل ثماني سنوات مع مطالبة نيودلهي واشنطن بالقيام بتخفيضات اكبر في الدعم الزراعي ومقاومة المطالب الامريكية بفتح اسواقها في مجال الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات . ويلتقي اعضاء منظمة التجارة العالمية هذا الاسبوع لاجراء عملية تقييم للمحادثات بعد ان اخفق الوزراء في تحقيق انفراج في يوليو تموز 2008.

المصدر: **رويترز**

باباندريو: اليونان لن تتعثر في سداد ديونها الخارجية

قال رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو إن بلاده اتخذت الخطوات اللازمة لمعالجة أزمتها المالية وأنها لن تتعثر في سداد ديونها.وتضغط الحكومة اليونانية باتجاه اقرار الاتحاد الأوروبي لحزمة مالية احتياطية بهدف خفض تكلفة خدمة الديون الخارجية على اليونان.وتقوم اثينا حاليا بدفع مبالغ كبيرة لخدمة ديونها الخارجية تقدر بحوالي ضعف ما تدفعه دول مثل ألمانيا. ويتوقع أن يناقش قادة الاتحاد الأوروبي خلال قمتهم التي ستعقد في بروكسيل يومي 25 و 26 مارس/ آذار الجاري برنامج مساعدات مالية لليونان.وتقول اليونان أنها قد تطلب مساعدة صندوق النقد الدولي في حال أخفق الأتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات الضرورية لتحسين سمعة اليونان المالية الدولية ما قد يفاقم أزمة الديون المتراكمة عليها.وأضاف باباندريو ليتأكد الجميع من أن اليونان لم ولن تتعثر في سداد ديونها. اليونان لديها حكومة قوية وشعب شجاع. نحن تتجه للعودة الى طريق الاستقرار الاقتصادي .وطالب رئيس الوزراء باتخاذ خطوات لإنهاء المضاربات التي أضرت بسندات الدين الحكومية التي تصدرها اليونان.وكشف باباندريو أن بلاده تنسق مع شركائها في داخل وخارج الأتحاد الأوروبي لوضع قيود على المضاربات.وكان وزراء مالية اليورو، قد تعهدوا قبل أيام بمساعدة اليونان ماليا الا انهم رفضوا اعطاء تفاصيل الا بعد صدور قرار نهائي من قبل قادة دول الاتحاد على صفقة الانقاذ المالي.وتحتاج اليونان الى 74 مليار دولار العام الجاري، منها نحو 20 مليار لشهري ابريل ومايو، لسد الفجوة المتسعة بين الايرادات والنفقات، واضطرت الى عرض معدلات فائدة مرتفعة للحصول على قروض من مستثمرين.

تعليق

أزمة ديون اليونان وصفتها صحيفة واشنطن بوست "بالزلزال"، ونصح اثنان من البرلمانيين الألمانيين من أنصار المستشارة "ميركل" ببيع بعض الجزر اليونانية لسداد الديون الحكومية، بل أصر عضو البرلمان السيد يوزيف شارلمان أن تتجه حكومة بابندريو لبيع المباني والشركات والأراضي التي تملكها الحكومة لسداد الدائنين، ومع رفض تام لأي مساعدة ألمانية لليونان أو لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي حتى الآن، وتبلغ المديونيات الحكومية 300 مليار دولار، وكانت أولى الخطوات للحكومة اليونانية تخفيض الرواتب ورفع الضرائب وهي من أصعب القرارات التي يواجهها العمال في اليونان مما أدى إلى مظاهرات عارمة بالبلاد من خلال النقابات التي تقود أكثر من مليونين من العمال، وأيضا اتبعت الحكومة اليونانية إصدار سندات معيارية باليورو تستحق بعد 10 سنوات بسعر استرشادي للسندات بلغ 310 نقطة أساس، وهو أعلى من المتوسط بكثير وهذا ما يشكل خطرا كبيرا مستقبليا إضافيا، واليونان الآن لديها "استحقاق" 20 مليار يورو في شهر أبريل، وهي تسابق الزمن لسداد هذا الاستحقاق وإلا اعتبرت دولة "مفلسة"، ودول الاتحاد الاوروبي تشاهد وتتابع بلا حراك حتى اللحظة. وصحيفة نيويورك تايمز أشارت إلى أن بنك قولدمان ساكس قد أخفى معاملات مالية للحكومة اليونانية منذ 2001م. والحكومة اليونانية تقول ان العجز في الموازنة مقارنة بالناتج المحلي هو 3.7% ولكن الحقيقة هي 12.7%.

المصدر: **رويترز**

خطة اسبانية لخفض استهلاك الطاقة بهدف كسب ثلاثة مليارات يورو سنويا

اعلن رئيس الوزراء الاسباني خوسيه لويس ثاباتيرو السبت تطبيق خطة للاقتصاد في استهلاك الطاقة في القطاع العام ترمي الى خفض فاتورة الطاقة في الدولة ثلاثة مليارات يورو في السنة. وقال ثاباتيرو اثناء لقاء مع اصحاب شركات ونقابيين في اشبيلية (جنوب)، ان الهدف سيكون خفض 20% على الاقل من استهلاك الطاقة في الفي مبنى حكومي في البلاد. واضاف ان "التوفير في الطاقة داخل الادارة هو وفر للمواطنين".وهذه الخطة جزء من مجموعة اجراءات لمكافحة الازمة اتخذتها الحكومة، وستنقل في غضون بضعة ايام الى مختلف الاحزاب الاسبانية في اطار محاولة تشاور سياسية تسبق اعتمادها.وسيوافق مجلس الوزراء على الاجراءات في الثلاثين من اذار/مارس ويصدرها على شكل مراسيم، كما قالت صحيفة يسار الوسط +ال باييس+. واسبانيا التي ضربتها الازمة المالية الدولية، غارقة منذ نهاية 2008 في الانكماش مع معدل بطالة يناهز 19% من اصل اليد العاملة الفعلية.وقد تسبب انخفاض عائدات الدولة وزيادة معدل البطالة واجراءات النهوض الحكومية في 2009 بدفع العجز العام (11,4% من اجمالي الناتج الداخلي)، ما ارغم الحكومة على اعلان خطة تقشف في نهاية كانون الثاني/يناير ترمي الى توفير 50 مليار يورو على مدى ثلاثة اعوام.

المصدر: **مدريد (ا ف ب)**

الأردن يحقق فائضا في الميزانية بعد إجراءه تخفيضات ضخمة في الإنفاق

قالت مصادر بوزارة المالية إن البلاد حققت فائضاً مقدراً في الميزانية يبلغ 152.2 مليون دينار بما يعادل 215 مليون دولار، في أول شهرين من العام بعد تخفيضات الانفاق الضخمة التي تهدف إلى تقليص العجز المتضخم. . واضافت المصادر أن ذلك يأتي بالمقارنة مع عجز قدره 33 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي بعد تقليص حجم مشروعات رأسمالية غير أساسية قيمتها عشرات الملايين من الدولارات بالاضافة الى تجميد التوظيف.وكان وزير المالية الاردني محمد أبو حمور قال الثلاثاء الماضي ان الحكومة تعتزم اجراء تخفيضات في الميزانية بواقع 1.4 مليار دولار هذا العام لخفض العجز الى 6.3%، من الناتج المحلي الاجمالي ومساعدة الاقتصاد على الخروج من الركود العالمي.وبحسب بيانات رسمية حصلت عليها رويترز فان اجمالي النفقات التي تتركز بصورة أساسية في أجور موظفي جهاز الخدمة المدنية وأعباء خدمة الديون التي تمثل الجزء الاكبر من الميزانية انخفض 18%، الى 752.2 مليون دينار في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط مقارنة مع 912.5 مليار دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي. وواجه الاردن العام الماضي عجزا قياسيا في الميزانية بلغ 1.45 مليار دينار أو 9%، من الناتج المحلي الاجمالي، وهو أكبر كثيرا من المتوقع مع تعرض المالية العامة لضغوط بعدما أضر الركود الاقتصادي العالمي بالطلب المحلي والتدفقات النقدية الاجنبية بما فيها تحويلات العاملين في الخليج.ويقول مسؤولون ان صندوق النقد الدولي وجهات مانحة رئيسية ابدوا قلقهم بشأن المستوى المرتفع للانفاق الحكومي بالنسبة الى حجم الاقتصاد والذي يمثل أكثر من 45%، من الناتج المحلي الاجمالي في البلاد.

المصدر: **العربية**

بحث إمكانية تزويد ألمانيا بالغاز القطري

قال السيد عبدالله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة أن العلاقات الاقتصادية بين قطر وألمانيا تمر بمرحلة ممتازة جداً. وأشار إلى أنه تمت مناقشة إمكانية تزويد ألمانيا بالغاز القطري. ووصف الاجتماع الذي عقده مع وزير الاقتصاد والتكنولوجيا ورجال الأعمال ورؤساء مجالس الشركات الألمانية بأنه "كان مثمرا جدا" ومشيرا إلى أنه تم خلاله وضع أجندة متخصصة بشأن كيفية التعاون المستقبلي. وردا على سؤال حول إمكانية شراء ألمانيا الغاز من دولة قطر أجاب العطية بالقول: "إننا ناقشنا هذا الموضوع مع وزير الاقتصاد الألماني، وهناك ضرورة لبناء مرفأ في ألمانيا لاستقبال الغاز في المستقبل، ولكن لديهم بعض الحلول المطروحة مثل أن يكون التزويد عن طريق هولندا أو بولندا، حيث إن هولندا تبني حاليا مرفأ كبيرا في مدينة روتردام وهو قريب من الحدود الألمانية".

تعليق

قال امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني هنا اليوم ان انتاج بلاده من الغاز الطبيعي المسال سيرتفع من 31 مليون طن سنويا الى 77 ميلون طن بحلول عام 2010. واضاف الشيخ حمد في كلمة القاها في افتتاح مؤتمر الغاز الدولي السادس الذي يعقد تحت عنوان (الغاز الطبيعي وقود القرن21) ان قطر تمكنت خلال الفترة الماضية من التحول من دولة غير منتجة للغاز الطبيعي المسال الى اكبر مصدر له في العالم حيث يتوقع ان يبلغ مجموع صادراتها هذا العام 31 مليون على ان يرتفع بحلول عام 2010 الى 77 مليون طن سنويا وهو ما يعادل حوالي ثلث استهلاك العالم من هذه المادة. واوضح ان دولة قطر بما تمتلكه من ثروة طبيعية من النفط والغاز ملتزمة بمتابعة تطوير هذه الثروة وتلبية احتياجات السوق العالمية من النفط والغاز مؤكدا انه "في مسيرتنا لتحقيق ذلك فاننا سنستمر بمتابعة سياستنا المبنية على الانفتاح والشفافية ودعم مناخ الاستثمار الوطني والاجنبي وتوفير التشريعات اللازمة لدعم هذه التوجهات بما يحقق مصالح الدولة ويلبي في الوقت نفسه حاجة المستهلكين من الطاقة النظيفة".

المصدر: **AME**

قطر تتصدر الدول العربية بنمو اقتصادها في 2009

كشف التقرير السنوي لصندوق النقد العربي عن أن الاقتصاد القطري سجل نموا حقيقيا خلال العام الماضي هو الأعلى بين اقتصاديات المنطقة العربية بلغت نسبته 9% بفضل مواصلة التوسع في قطاع النفط والغاز والاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية والإنشاءات والصناعة ووفقا للتقرير الذي أصدره الصندوق حول أداء أسواق الأسهم العربية في 2009 فإن التقديرات تشير إلى انكماش الأسعار في قطر خلال 2009 حيث تراجع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 5.5% مقارنة بمعدل تضخم 15% عام 2008 ويرجع هذا الانكماش إلى الانخفاض الملموس في الإيجارات خلال العام الماضي. وأوضح أن التقديرات تظهر أن الموازنة العامة حققت فائضا كليا بلغت نسبته 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي وهى نسبة قريبة مما تحقق في العامين السابقين.

المصدر: **AME**

توقعات بنمو قطاع السياحة اللبناني 25% العام الجاري

توقع وزير السياحة اللبناني فادي عبود أمس أن ينمو قطاع السياحة في لبنان بنسبة 25% في العام 2010 بعد أن سجل عام 2009 رقما قياسيا حيث فاقت عائدات السياحة سبعة مليارات دولار. ووصف عبود في مقابلة مع رويترز العام 2009 بأنه الأفضل لقطاع السياحة منذ انتهاء الحرب الأهلية التي دارت بين عامي 1975 و1990 وقال أن خططا وضعت لجذب المزيد من السياح الأوروبيين من خلال رزمة تنافسية ستؤتي ثمارها في العام 2011. وقال "لبنان أتاه حوالي مليون و850 ألف سائح بارتفاع 39% عام 2009 عن عام 2008. الدخل القومي من السياحة 7 مليارات و200 مليون دولار عام 2009 - مقارنة بنحو 4.8 مليار في العام 2008- وهو ما يجعل السياحة تشكل ربع الدخل الوطني.

تعليق

من الجدير بالذكر ان لبنان نحو تعتمد برنامج عمل لمدة اربعة سنوات باسم صناعة سياحية متطورة مستدامة، مسؤولة وتنافسية» برنامج عمل 2010-2014 أ لأن «اعتبار لبنان بلداً سياحياً ونقطة على السطر، هو دعوة إلى الكسل»، حيث أكد أن «السياحة هي صناعة بامتياز...»، وإذ ان «المنافسة في العالم تحتم علينا العمل بشراسة إذا أردنا أن نستفيد اقتصادياً من القطاع السياحي، فلم يعد التغني بلبنان الأخضر، والشاطئ الذهبي وبقرب الجبل من الشاطئ يفيد، نحتاج إلى خطط واقعية، تقنيات جديدة، مقاربات جديدة ومتطورة»، متمنياً أن «تتصف المرحلة المقبلة بالتعاون والمشاركة للوصول إلى صناعة سياحية متطورة». انطلاقاً من هذه المبادئ وضع الوزير عبود الخطة الصناعية للأعوام الأربعة المقبلة التي أقرّها مجلس الوزراء ، وبالإجماع. وضمنها رؤيته للمستقبل السياحي إلى جانب السياحة في العالم، الواقع السياحي في لبنان، برنامج العمل، تفعيل عمل وزارة السياحة، الترويج السياحي، السياحة الداخلية والسياحة المستدامة، الشراكة مع القطاع الخاص.

المصدر: **الحياة :**

سوريا وبيت التمويل الخليجي يتفقان على تطوير منطقة اقتصادية

وقعت هيئة الاستثمار السورية مذكرة تفاهم مع بيت التمويل الخليجي بالنيابة عن بيت التمويل السوري (تحت التأسيس) لتطوير منطقة اقتصادية ومشاريع تتعلق بقطاع الطاقة والتنقيب عن الفوسفات في سوريا. وأشار رئيس هيئة الاستثمار السورية الدكتور أحمد عبد العزيز في مؤتمر صحافي على هامش المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد حاليا بدمشق إلى أن المذكرة تهدف إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة بما يصب في مصلحة الاقتصاد السوري. من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الخليجي عصام جناحي أهمية الاستفادة من النمو الكبير الذي شهدته البنوك الخاصة في سوريا خلال السنوات الخمس الماضية لجهة تمويل المشروعات وفرص تطوير البنية التحتية في سوريا.

المصدر: **AME :**

البنوك تطالب المصرف المركزي بتمديد مهلة العمل بالشيكات القديمة

كثفت البنوك العاملة في الدولة استعداداتها لاستبدال الشيكات القديمة بأخرى جديدة تتضمن المواصفات الأمنية الخاصة التي حددها المصرف المركزي . قالت مصادر مصرفية إن البنوك تبذل ما بوسعها لإبلاغ كافة عملائها بضرورة استبدال ما بحوزتهم من شيكات قديمة بأخرى جديدة تتوافق والمعايير الأمنية التي حددها المصرف المركزي . وأضافت المصادر أنه رغم ما تقوم به البنوك إلا أنه لايزال هناك العديد من العملاء يتجاهلون أهمية تغيير الشيكات ليتفاجأوا فيما بعد عند رفض البنوك التعامل معها باعتبارها لا تطابق المواصفات المقررة من قبل المركزي . وأكدت المصادر أن البنوك لاتزال بحاجة إلى مزيد من ما وصفتها بحملات التوعية بأهمية القيام باستبدال الشيكات القديمة بجديدة وفقاً لجداول زمنية حددتها وأبلغت العملاء بها .ورأت المصادر أن المهلة التي مددها المصرف المركزي لوقف التعامل بالشيكات التي لا تحمل المزايا الأمنية غير كافية خصوصاً في الإمارات والتي تعتمد الحركة التجارية فيها على شيكات بتواريخ استحقاق متأخرة بعض الشيء . وكانت البنوك العاملة في الدولة خاطبت عملاءها بضرورة قيامهم بتغيير دفاتر شيكاتهم قبل نهاية الشهر الجاري . وأشارت إلى أن نوعاً من الاستجابة لدى شريحة كبيرة من العملاء الذين بدأوا يتوافدون على فروع البنوك للتقدم بطلبات للحصول على دفاتر شيكات جديدة .

المصدر: **الاتحاد**

المصرف المركزي يعد لوائح جديدة لمخصصات القروض المتعثرة للأفراد

يعكف المصرف المركزي حالياً على إعداد الصيغة النهائية للوائح الجديدة التي أعدها بالتشاور مع البنوك العاملة في الدولة بشأن تجنيب المخصصات للقروض الاستهلاكية المتعثرة بكافة أشكالها وأنواعها كالقروض الشخصية والسيارات والسكن وبطاقات الائتمان. وتنطوي الآلية المطروحة في اللوائح الجديدة على تجنيب مخصصات لمحفظة الدين بقيمة 50% بعد مرور 90 يوما «ثلاثة أشهر» فقط على عدم سداد أقساط القرض ثم تجنيب 90% بعد مرور 180 يوماً «ستة أشهر» و100% بعد مرور 210 أيام «سبعة أشهر». وكانت البنوك ووفقاً للوائح المصرف المركزي الحالية تعتبر القرض متعثراً أو مشكوكاً في تحصيله بعد مرور 180 يوماً علي عدم سداد الأقساط. ولم تكن تقوم بتجنيب أي مخصصات قبل هذه الفترة. وأكدت مصادر مصرفية رفيعة المستوى ل«البيان الاقتصادي» ان المصرف المركزي يتخذ هذه الخطوة في اطار حرصه الشديد على الحفاظ على قوة ومتانة القطاع المصرفي في الدولة.وهي السياسة التي انتهجها المركزي منذ بداية تداعيات الأزمة المالية والمستمر فيها الى الآن. مشيرين الى أن المصرف المركزي عقد سلسلة من الاجتماعات المكثفة على مستوى مديري الخدمات المصرفية للافراد ونواب المديرين لجميع البنوك العاملة في الدولة للتباحث والتشاور معهم وصولاً الى أفضل صيغة نهائية للوائح الجديدة، والتي تهدف الى ضمان استقرار القطاع في ظل الأوضاع العالمية الراهنة.

تعليق

سجل حجم القروض الشخصية في الامارات قفزة كبيرة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2008 لتصل القروض الشخصية الاستهلاكية التي يحصل عليها الأفراد بضمان الراتب إلى 64.934 مليار درهم مقابل 43.457 مليار درهم في نهاية العام 2007 بنمو 49.4% بينما بلغ حجم القروض الشخصية لأغراض تجارية والتي تمول الأنشطة التجارية الصغيرة للأفراد بضمان الرخص الممنوحة لهذه الأنشطة 159.259 مليار درهم مقابل 110.343 مليار درهم بنمو 44.3% ليصل مجموع القروض الشخصية إلى 244.193 مليار درهم مقابل 153.810 مليار درهم بنمو 58.77% .

المصدر: **البيان**

صناعيون يطالبون بتأسيس بنك للاستثمار الصناعي

قال رجال أعمال وأصحاب مصانع محلية، إن هناك عدداً كبيراً من المستثمرين الأجانب والعرب، يرغبون في دخول السوق الإماراتية، بغرض إقامة مشروعات صناعية، لكنهم يتراجعون أو يترددون، بسبب ارتفاع أسعار الأراضي، فضلاً عن إحجام البنوك التجارية عن تمويل الصناعة، وغياب جهة حكومية تدعم وتشجع الصناعيين. وطالبوا بتأسيس بنك للاستثمار الصناعي، أو دار لتمويل قطاع الصناعة، مؤكدين لـ«الإمارات اليوم» أن ارتفاع أسعار الأراضي يجعل المنافسة ليست في مصلحة المنتجات الإماراتية التي تكون كلفتها أعلى.وأضافوا أن الأزمة المالية أثبتت أن الصناعة هي القطاع الأكثر أمناً ودعماً للاقتصاد خلال فترات التقلبات، مطالبين الجهات الحكومية بتبني استراتيجية قومية للنهوض بالصناعة، لتوفير مناخ من الثقة، يعمل على جذب واستقرار رأس المال الصناعي، سواء كان أجنبياً أو عربياً.إلى ذلك، أوضح مصرفيان أن لدى البنوك سياسة تراعي المخاطر، لضمان حقوق المودعين ولكنها في الوقت نفسه، لا تمتنع نهائياً عن التمويل، مشيرين إلى وجود حالتين للتمويل المصرفي، الأولى تتعلق بالمشروع الجديد الذي يحتاج ضمانات، والثانية المتعلقة بدعم دورة رأس المال، أو التوسعات.

تعليق

يتضمن الجهاز المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة بنكا متخصصا واحدا هو مصرف الإمارات الصناعي الذي بدأ نشاطه في 12 أبريل 1982 بغرض الإسهام في التنمية الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وترتبط فلسفة إنشاء مصرف الإمارات الصناعي ارتباطا وثيقا بالأهداف والغايات طويلة المدى لاقتصاد مجتمع الإمارات . أن عمل المصرف ليس محكوما فقط بأرقام أرباحه السنوية أو قصيرة الأجل ، بل أن الهدف الرئيسي للمصرف يتجاوز ذلك إلى الإسهام في تنشيط ودعم التصنيع في الإمارات تحقيقا لهدف أبعد ، وهو تنويع مصادر الدخل القومي وخلق قطاع صناعي راسخ على المدى البعيد ، ولقد ارتبط نشاط المصرف بقضيتين هامتين ، تتمثل الأولى في ارتباط نشاطه بالهدف الإستراتيجي حول تنويع مصادر الدخل القومي وتتمثل الثانية في ارتباط هذا النشاط بأكثر قطاعات الاقتصاد الوطني تقدما واعتمادا على التكنولوجيا الحديثة . ومن هذا المنطلق ساهم مصرف الإمارات الصناعي خلال الفترة الماضية في إرساء تقاليد جديدة للاستثمار الصناعي في دولة الإمارات من خلال تنمية المشاريع الناجحة في الدولة ، والإسهام في الاستثمارات اللازمة لها ، وكذلك تقديم القروض للمشاريع الصناعية الجديدة والقائمة لمساعدتها على إنجاز توسعها أو تجديد آلاتها أو الحصول على رأس المال العامل ، وفيما عدا تلك القروض فقد ساهم المصرف الصناعي في الحد من توسع وإقامة الصناعات المماثلة ، وقدم الكثير من الاستشارات التي ساهمت في تنويع الصناعات القائمة ، وتجديد الآلات ، والمعدات ، بما يتلاءم ومتطلبات الصناعة الحديثة .

المصدر: **: الامارات اليوم**

للشهر الثاني على التوالي بمتوسط 6% .. أسعار العقار والإيجار تواصل الارتفاع في أبوظبي ودبي

تقرير حديث من مؤسسة الأبحاث المصرية "إتش سي" أن هناك مؤشرات أولية تدل على تعافي سوق الإيجارات والشراء في دبي وأبوظبي . وقال التقرير إنه وبعد 9 أشهر من التراجع المستمر استقرت أسعار الطلب على الإيجارات في دبي في نوفمبر الماضي وبدأت تسجل معدلات نمو قوية في فبراير 2010 بارتفاع 6% عن الشهر السابق . وارتفعت عائدات الإيجارات بحوالي 5 .6% المستوى الذي يعد الأعلى خلال عام كامل . وبحسب التقرير فإن البيانات الحكومية أظهرت نمواً في عدد سكان دبي في عام 2009، وقالت "إتش سي" إن هذه الأرقام تدعمها مستويات الطلب في قطاعات مختلفة حيث نما الطلب على خدمات هيئة دبي للكهرباء والمياه بحوالي 14% (النمو في عدد التوصيلات الكهرباء)، كما سجلت شركة الاتصالات "دو" نمواً في حجم الطلب على اشتراكات الهواتف المحمولة بحوالي 40% مقارنة بالعام الماضي، إضافة إلى نمو 17% في عدد المشتركين في خدمات الهواتف الثابتة في 2009، كذلك سجلت اتصالات نمواً بمعدل 6% في اشتراكات الهواتف المحمولة و4% في اشتراكات الهواتف الثابتة . وأظهرت بيانات التقرير أن أسعار الشراء المتفق عليها في قطاع العقارات في دبي نمت بحوالي 6% في فبراير 2010 بعد أن تراجعت 13% منذ نوفمبر 2009 . ويعود الفضل في ذلك إلى عودة المشترين نقداً إلى السوق على مستوى الشقق والوحدات السكنية الصغيرة متوسطة السعر . وأشار التقرير إلى أن حجم الرهونات العقارية في الوقت نفسه تراجع إلى 11% في فبراير/ شباط الماضي مقارنة بحوالي 25% من إجمالي المعاملات في سبتمبر 2009 .

المصدر: **: الخليج**

مبالغ الدعم من «المركزي» وابوظبي لم تستخدم بالكامل .. صندوق الدعم يغطي فوائد ديون «دبي العالمية»

قال المتحدث الرسمي باسم الدائرة المالية في حكومة دبي إن إجمالي ديون دبي العالمية مازال 26 مليار دولار على اعتبار أن صندوق الدعم المالي في حكومة دبي هو أحد دائني المجموعة بعد أن قام بتسديد 4.1 مليارات دولار قيمة صكوك المجموعة التي تم استحقاقها في الرابع عشر من ديسمبر الماضي على أسس تجارية. وكد المتحدث أنه لم يتم تقديم أي عرض رسمي بعد إلى دائني دبي العالمية بشأن إدة هيكلة ديونها، مشيرا الى ان هذه العملية تجري بسريّة تامة. وقال المتحدث إن صندوق الدعم المالي في حكومة دبي قام بتغطية مستحقات فوائد ديون المجموعة ومصاريفها التشغيلية مؤكدا التزام حكومة دبي بتقديم حل عادل ومرض للدائنين من شأنه أن يحقق أعلى فائدة لجميع الأطراف، وفقاً لصحيفة "البيان" االإماراتية. وكشف المصدر عن أن حكومة دبي قامت بتسديد المستحقات فوائد قروض مجموعة دبي العالمية منذ الإعلان عن إعادة الهيكلة في 14 من شهر ديسمبر الماضي كما وعدت ردا على التقارير الإعلامية التي نشرت أخيرا عن نية دبي العالمية إسقاط الفوائد المستحقة على الدين ومصير الفوائد خلال فترة التوقف عن السداد التي أعلنتها دبي العالمية. وردا على سؤال عن المبلغ الذي تسلمته دبي العالمية كدعم مباشر اوغير مباشر من حكومة ابوظبي ومتى تتسلم باقي مبلغ الدعم المعلن عنه والمقدر بـ 25 مليار دولار قال المصدر انه تم استلام مبلغ 10 مليارات دولار من المصرف المركزي و10 مليارات أخرى ألامن حكومة أبوظبي وبذلك يبلغ إجمالي الدعم 20 مليار دولار وليس 25 مليار، موضحا انه لم يتم استخدام تلك المبالغ بالكامل وهي موجودة تحت تصرف المجموعة.

تعليق

تعهدت الحكومة الاتحادية في أبو ظبي بدعم دبي، وتوقعت تسوية قريبة بشأن ديون مجموعة دبي العالمية شبه الحكومية. بيد أن محللين قالوا إن أي مساعدة ستكون مشروطة. وقال حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية الإماراتي نائب حاكم دبي اليوم إن الإمارة لم تطلب حتى

الآن مساعدة من الحكومة الاتحادية. وأضاف ردا على سؤال عما إذا كانت الحكومة الاتحادية ستدعم دبي لمساعدتها على تسوية مشكلة الديون، "بالطبع دبي جزء من الاتحاد". كيان واحد وتابع الوزير الإماراتي الذي كان يتحدث في مؤتمر اقتصادي بدبي إن الإمارات كيان واحد، ورجح التوصل قريبا إلى تسوية تسمح لدبي العالمية بإعادة جدولة 22 مليار دولار من ديونها. وقال إن الأمر برمته يكمن في أن هناك شركات مثقلة بالديون، إلا أن تلك الشركات لا تمثل البلد كله. وكانت الحكومة الاتحادية في أبو ظبي قد أمدت دبي في ديسمبر الماضي بعشرة مليارات دولار لمساعدتها على تخفيف أزمة ديونها .

المصدر: **البيان**

مصرفيون: أسواق الدولة خالية من عمليات تزوير للدرهم

تخلو أسواق الدولة من فئات درهم مزورة، بحسب ما أكد أكد مصرفيون وصيارفة أشاروا إلى أن الإمارات تعتبر من الأسواق النظيفة والأقل تعرضاً للعملات المزيفة بشكل عام.وأرجعوا ذلك إلى الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة، والرقابة على سوق العملات المحلية، وشروط الترخيص التي يضعها مصرف الإمارات المركزي والجهات المختصة لترخيص الشركات العاملة في القطاع المالي عامة.وقال مصرفيون إن الدرهم لم يتعرض لعمليات تزوير حتى الآن، مشيرين إلى أن الحالات التي تم كشفها هي عبارة عن عمليات "تصوير" للدرهم، يسهل على أي شخص التعرف إليها، بينما العملات الأجنبية تتعرض لتزوير من خلال عمليات طباعة تزيد من صعوبة التعرف إلى المزور منها. ووفقا لمسؤولين مصرفيين وشركات صرافة استطلعت "الاتحاد" آراءهم حول ظاهرة العملات المزيفة والتزوير ومدى قدرة الأنظمة القانونية والتقنية المعمول بها لديهم على مواجهة المزيفين، والمساهمة في حماية النظام المالي والنقدي في الدولة من التشويه، فإن السوق الإماراتية تعتبر من الأسواق الأكثر حماية والأقل تأثراً بالعملات المزيفة على مستوى العالم.

تعليق

تعد عمليات التزوير و التزييف من المخاطر المصرفية إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10% إلى 18% في البنوك؛ نظرًا لتزايد استخدام التقنية في العمليات المصرفية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وزادت صعوبة اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية. تزييف العملات إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقدير حجم عملة الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي فئة100،50،20 ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.

المصدر: **الاتحاد**

نظام حماية الأجور يصحح أوضاع سوق العمل

مرّ خبر حصول مليون ونصف المليون عامل على أجورهم ورواتبهم عبر نظام حماية الأجور، الذي أعلنته وزارة العمل الأسبوع الماضي، مرور الكرام على المعنيين والمحللين والمتابعين لسوق العمل داخل وخارج الدولة. ولم يتطرق أي منهم لإيجابيات ذلك على العمال وسوق العمل، وعلى سمعة ومكانة الدولة إقليمياً ودولياً أمام المنظمات الدولية التي لم تترك مناسبة إلا وتناولت ملف العمالة بالدولة بشكل مخل ومنافٍ تماماً للواقع والحقائق، وكان المسؤولون في تلك المنظمات يتشدقون بحالات الاضطراب والتوقف عن العمل عندما تتأخر الشركات عن سداد أجور قلة من العمال، وليس مليون ونصف المليون عامل الذين أصبحوا يحصلون على أجورهم في مواعيدها حتى الآن، والرقم في ارتفاع مستمر وفق جدول زمني محدد من الوزارة. الواقع أن هذا الرقم الكبير من وجهة نظر الكثير من المعنيين بأمور العمالة وسوق العمل، يعكس بالطبع جهوداً كبيرة بذلت من اجل الوصول بأحد أحلام وزارة العمل على مر تاريخها الطويل بصرف أجور العمال في مواعيدها، ليصبح واقعاً وحقيقة ملموسة على طريق طويل وشاق للقضاء على أكثر المشكلات والأمراض المزمنة التي أنهكت جسد سوق العمل بالدولة.

تعليق

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع والقوة العاملة أو السكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هيكل السكان . وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلاً بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم قوة العمل تبعاً لذلك إلى قسمين: (1) المشتغلون: وهم الأفراد الذين يباشرون عملاً مثمراً ويصنفون إلى أصحاب العمل، والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمستخدمين بأجر، وأولئك الذين يعملون بدون أجر. (2) المتعطلون: وهم قسمان متعطل سبق له العمل ومتعطل لم يسبق له العمل.

المصدر: **البيان**

بنوك التنمية المتخصصة

أولا النشاة

أنشأت بنوك التنمية المتخصصة لأغراض توفير التمويل متوسط وطويل الآجل للمشروعات التى تعمل فى مجالات الإنتاج السلعى والعقارى وترجع بداية نشأتها الى عام 1822 ، حيث انشىء أول بنك صناعى فى بلجيكا وانتشرت بنوك التنمية فى أوروبا فى البداية لاقتصار دور المصارف التجارية على توفير التمويل قصير الآجل ، ومن ثم رأت الحكومات أهمية إنشاء هذه البنوك للاستفادة من ثمار الثورة الصناعية ، وانتشرت هذه البنوك فى الدول النامية خاصة بعد حصولها على الاستقلال لتحقيق التنمية بها و حصلت بنوك التنمية على دعم من الحكومات ومؤسسات وصناديق التمويل وذلك فى صور مختلفة أهمها منح قروض بشروط ميسرة سواء (أسعار فائدة مدعمة – فترات سماح – معونة فنية ... الخ) وتنامى دور هذه البنوك فى الدول النامية فى ظل رعاية الحكومات . وساهمت هذه البنوك فى إنشاء القاعدة الصناعية بالدول النامية ومنها مصر حيث أعيد إنشاء بنك التنمية الصناعية المصرى مع تطبيق سياسة الانفتاح بغرض توفير التمويل متوسط وطويل الآجل و المعونة الفنية للقطاع الخاص الصناعى ، وساهم البنك فى إنشاء العديد من مشروعات القطاع الخاص الصناعى والتى تطورت وأصبحت تؤدى دورا هاما فى الاقتصاد وبعضها اصبح من قلاع المشروعات الصناعية . ومع تحرير تجارة الخدمات وما ترتب عليه من حرية انتقال رؤوس الأموال وتحرير الخدمات المصرفية فى العالم وتطور دور بنوك التمويل التنموى ومنها بنوك التنمية الصناعية فى مختلف دول العالم فى السنوات الأخيرة وتنوعت أنشطتها لتمتد إلى التجزئة المصرفية والتمويل العقارى والزراعى وأصبحت تقدم خدمات مصرفية مماثلة لما تقدمه البنوك التجارية وذاك لعدة أسباب :-

- تراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادي وتحول الفكر الاقتصادي الى المنافسة الحرة والعادلة بين المشروعات داخل الدولة وبين الدول ويتضمن ذلك تخفيض الدعم بكافة صوره عملا على إنهائه سواء دعم طاقة أو دعم مشروعات أو دعم مزارعين أو دعم أسعار الفائدة .
- تقلص دور مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية حيث أصبحت لا توفر خطوط تمويل بأسعار فائدة اقل من أسعار الفائدة السارية بالسوق .
- احتدام المنافسة بين البنوك على تقديم خدمات مصرفية متنوعة بغرض تنويع محفظة القروض بها لتنويع المخاطر وبغرض تقديم حزمة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمتنوعة لجذب العملاء ، ولزيادة معدلات الربحية وحيث أصبح تقديم قروض لتمويل مشروع صناعى أو زراعى يرتبط بتقديم مجموعة من خدمات التجزئة المصرفية.
- حركة الاندماج والخصخصة وما تبع ذلك من استحواذ بنوك متخصصة على بنوك تجارية أو العكس ومن ثم ينتج كيان مصرفى يقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية .
- فى ظل مقررات بازل وتقارير مؤسسات التقييم الدولية فان جودة الأصول ومعدلات الربحية وتعظيم الإيرادات من محددات نجاح البنك وقدرته على المنافسة ، ومن ثم لجأت بنوك التنمية إلى تنويع أنشطتها .

ثانيا نماذج لبنوك التنمية المتخصصة عالميا

ونتعرض فيما يلى لبعض بنوك التنمية الصناعية فى االعالم بغرض التعرف على أهم الخدمات المصرفية التى تقدمها .

◄بنك التنمية الصناعية الهندى المحدود

يعد بنك التنمية الصناعية الهندى أحد بنوك التنمية الرائدة فى العالم ومن اكبر البنوك فى الهند ، حيث انشىء منذ 40 عاما ، وبدا نشاطه كمؤسسة تمويل تنموى والآن اصبح يقدم جميع الخدمات المصرفية كبنك تجارى ، وتمتلك الحكومة الحصة الرئيسة فيه (53%)ويبلغ عدد فروعه 172 فرعا ، 520 ماكينة صرف آلي ATMوتتمثل أهم الخدمات المصرفية التى يقدمها فى :-

الخدمات المصرفية للشركات :يقدم البنك قروض بمختلف الآجال للمشروعات لأغراض الإنشاء والتوسع وتحديث وتمويل راس المال المستثمر ، إضافة الى تمويل الصادرات ، خصم الكمبيالات وخطابات الضمان والمشتقات بغرض تمكين العملاء من التحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف ويتعامل فى العملات الأجنبية ، ويوفر القروض للشركات الهندية بغرض الاستحواذ أو شراء حصص فى الشركات فى الخارج. - خدمات التجزئة المصرفية : يوفر البنك حزمة من الخدمات المصرفية تشمل قبول الودائع وإصدار بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وقروض التعليم وشراء المساكن وصرف المعاشات وخدمات التامين على الحياة وإنشاء صناديق الاستثمار وتقديم الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت والتليفون SMSوسداد الفواتير.

◄ بنك التنمية الصناعية الباكستانى IDBP

يعد البنك من اقدم مؤسسات التمويل التنموى فى باكستان ومملوك بالكامل للحكومة والغرض الأساسي من إنشائه هو توفير التمويل للقطاع الصناعى وحفز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق التنمية فى المناطق الأقل نموا ويوفر البنك التمويل بكافة

أشكاله للمشروعات الصناعية إضافة الى تقديمه النصح فى مجال تخطيط وتنفيذ المشروعات للعملاء والمساعدة فى نقل التكنولوجيا . وبالإضافة الى دور البنك كمؤسسة تمويل تنموى فانه مرخص له بالتعامل فى الصرف الأجنبي وتقديم جميع أنواع الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والتى تشمل تسهيلات قصيرة الآجل والتمويل التاجيرى ...الخ وتتمثل أهم هذه الخدمات فى : قبول الودائع بشروط وآجال وإصدار شهادات ادخار وفتح حسابات جارية وحسابات توفير . الخدمات المصرفية التجارية مثل تقييم المشروعات ، الاكتتاب فى الإصدارات العامة للأسهم ، التأجير التمويلى ، سداد فواتير التليفونات والغاز وإصدار خطابات الضمان ، الاتجار فى الأسهم ... الخ .

◄بنك التنمية الصناعية الصينى (تايوان) CDIB

يعد بنك التنمية الصناعية الصينى شركة تابعة للشركة القابضة للتمويل التنموى الصينية ويقدم خدمات بنوك الاستثمار وتتمثل فى :-

- الاستثمار المباشر فى الشركات فى مجالات مختلفة من الموصلات إلى الأجهزة الإلكترونية المنزلية وأجزاء السيارات والمعدات الطبية .
- الخدمات المصرفية للشركات وذلك بتقديم القروض والضمانات وخدمات القروض المشتركة وتمويل عمليات الاندماج والاستحواذ للشركات وإعادة هيكله الديون ،ونظرا لتغير ظروف السوق واحتياجات العملاء فان البنك قام بتطوير خدماته فى مجال التمويل العقارى والتوريق إضافة الى ذلك فان البنك يعد دراسات جدوى للمشروعات الضخمة ويقوم بتمويلها والاستثمار فيها ويعد البنك أحد المؤسسات المالية التى تقدم النصح للحكومة فى مجال مشروعات النقل ، ويقيم البنك المشروعات لأغراض الاندماج ويرتب لعمليات الاستثمار أو التمويل للمشروعات ويستثمر البنك فى خمس مشروعات قطاع خاص لتوليد الطاقة ، ويعد البنك أحد اللاعبين الرئيسيين فى سوق القروض المشتركة . البيع والشراء يتعامل البنك فى الاستثمارات قصيرة الآجل والأسهم والسندات والمشتقات كما يقوم بمساعدة عملائه فى مجال الاتجار فى الأوراق المالية

◄ البنك الصناعى التايوانىIBT

تأسس البنك عام 1991 بغرض تقديم كافة الخدمات المصرفية ويوفر البنك قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الآجل والقروض المشتركة وجميع الخدمات المصرفية المرتبطة بتمويل التجارة ، ويمنح البنك قروضا مدعمة بشروط ميسرة للشركات الصناعية لأغراض التحديث ويساعد عملائه لأغراض الدمج والاستحواذ ، كما يقدم خدماته فى مجال التوريق والاكتتاب فى السندات والمشتقات وانشىء البنك شركات دولية لأغراض التعامل فى البورصات .

◄البنك الصناعى الكورى

يعد البنك مؤسسة مالية توفر مجالا واسعا من الخدمات المصرفية وأسس البنك ثلاث وحدات هى وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفر الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها الإقراض وراس مال المخاطر والخدمات البحثية ، ووحدة التجزئة المصرفية وتقدم خدمات الإقراض والودائع وتحويل الأموال وكروت الائتمان ووحدة خدمات الشركات والمؤسسات توفر الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت والتجارة الإلكترونية وخدمات الصرف الأجنبي والخدمات الاستشارية للشركات ، كما يقدم البنك الخدمات الدولية المصرفية مثل التجارة فى العملات والاستثمار المصرفى والمشتقات والتامين .

ثالثا نماذج لبنوك التنمية المتخصصة خليجيا

◄مصرف الإمارات الصناعى

انشىء مصرف الإمارات الصناعى فى عام 1982 بهدف الإسهام فى إنماء اقتصاد الدولة وتنويع الهيكل الانتاجى عن طريق إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم الصناعات القائمة ويخصص المصرف نشاطه بصفة أساسية للمؤسسات والشركات الخاصة والمشتركة العاملة فى قطاع الصناعة والتى يمتلك المواطنون آو الدولة 51% من رأسمالها على الأقل ، ويمتد نشاط المصرف الى الخدمات اللازمة لمشروعات القطاع الصناعى . ويقدم المصرف قروض بآجال مختلفة لأغراض إنشاء المشروعات الصناعية آو تحديثها أو الإحلال والتجديد أو لاجل تمويل احتياجاتها من راس المال العامل . ويقدم المصرف تمويل قصير الآجل لتمويل راس المال المستثمر لتغطية بعض العقود آو الصفقات التجارية التى يبرمها مع مستوردين آخرين ولتوفير مصادر إمداداتهم من المواد الأولية ولتمويل أنشطتهم التسويقية ويقدم قروض ميسرة للمصدرين الصناعيين ويقدم خطابات الضمان ويقوم البنك بالمساهمة فى رؤوس أموال المشروعات الصناعية ويمول المشروعات بنظامى المرابحة والاستصناع حيث يقوم بتامين احتياجات الصناعيين من السلع والمعدات والآلات والإنشاءات المعدنية من خلال شراء أو استصناع تلك الاحتياجات وبيعها بآجل الى الصناعيين

◄ **صندوق التنمية الصناعية السعودى**

انشىء الصندوق عام 1974 كمؤسسة تمويل تابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطنى ويقدم قروض متوسطة وطويلة الآجل لمشروعات القطاع الصناعى إضافة الى خدمات الاستشارات الفنية والمالية والإدارية والتسويقية ويقوم الصندوق بالحصول على رهن عقارى لأصول المشروع أو ضمانات شخصية من المساهمين .

◄ **بنك قطر للتنمية الصناعية**

أسس البنك عام 1997 بغرض المساهمة فى تنويع النشاط الاقتصادي فى قطر وتحقيق التنمية الصناعية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل الأنشطة الأساسية للبنك فى :-

- توفير القروض الميسرة للمشروعات الصناعية وتمويل استيراد المواد الخام والآلات .
- توفير القروض للمشروعات الصناعية لأغراض التصدير وإعداد الدراسات وتوفير الخدمات الاستشارية للمشروعات الصناعية .
- جذب رأس المال الأجنبي للمساهمة فى المشروعات الصناعية لأغراض استيراد التكنولوجيا .

وفى فبراير 2007 تبنى البنك إستراتيجية جديدة تمثلت فى توسيع أنشطته التمويلية الى مجالات جديدة لتشمل الرعاية الصحية والتعليم والسياحة والزراعة والصيادين .

◄ **بنك الكويت الصناعى**

تأسس البنك عام 1973 بهدف تشجيع التنمية الصناعية فى الكويت ويقدم القروض بمختلف الآجال للمشروعات الصناعية والحرفية والخريجين لأهداف الإنشاء والتوسع والتحديث ويوفر لها القروض الميسرة ويوفر الخدمات التمويلية التجارية لها (فتح اعتمادات مستنديه – خطابات الضمان – شراء بيع العملات الأجنبية ... الخ) كما يساهم البنك من خلال الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية التابعة له فى الاستثمار المباشر فى المشروعات الصناعية وفى تأسيس وإدارة الصناديق المحلية المتعلقة بالنشاط الصناعى . ويقدم البنك خدمات متنوعة تتمثل فى قبول الودائع وإصدار شهادات الإيداع والاستثمار فى السندات وعمليات السوق الفورى والآجل و المشتقات . ويمتد نشاط البنك إلى التمويل الزراعى حيث يدير البنك محفظة التمويل الزراعى التابعة للهيئة العامة للاستثمار بغرض تمويل المشروعات الجديدة أو توسعة المشروعات القائمة وذلك لمشروعات الإنتاج الزراعى وتربية الماشية والدواجن وشق القنوات واستصلاح المزارع وحفر الآبار .. الخ .